# سابعاً. توصيات ختامية

بناءً على نتائج هذه الدراسة ولضمان المشاركة السياسية المعززة والمستدامة للمرأة، يجب معالجة جميع العقبات المحددة في هذا البحث واعتماد آليات التنفيذ المقترحة بطريقة متكاملة. ووفقاً لذلك، يقترح هذا القسم التوصيات التالية.

## أ. تهيئة البيئة المؤاتية السياسية والقانونية والمؤسساتية

- وضع استراتيجية جديدة للنهوض بالمرأة تستفيد من الخبرة الدولية وتؤكد دعم وتعزيز ثقافة المساواة ومناهضة التمييز واللاعنف، وتأخذ في الحسبان تنفيذ خطة الأمم المتحدة للنمية المستدامة لعام 2030 وخاصة الهدف 5 الذي يُعنى بضمان تكافؤ الفرص للنساء والرجال للقيادة على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والعامة. وينبغي أن تشمل الاستراتيجية خطط عمل وبرامج لمشاركة المرأة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تضعها الحكومة وتقوم بتحديثها بانتظام، وبالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، لا سيما المنظمات غير الحكومية والشبكات والحركات النسائية؛

- اعتماد آلية وطنية ذات قدرة عالية على اتخاذ القرارات لتنسيق تنفيذ الاستراتيجية ومتابعة العقبات التي تحول دون تنفيذها، وذلك بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني النشطة؛

- إدراج مخصصات مالية في ميزانية الدولة لتعزيز المشاركة السياسية للنساء في الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المحافظات، والقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة، وبناء قدراتها وزيادة الوعي بدورها وتنظيم أنشطة الدعوة والإرشاد؛

- إنشاء مركز وطني لدراسات المرأة من أجل تيسير إجراء الدراسات حول المشاركة السياسية للمرأة ومتابعة أوضاعها ومراقبة الجوانب السلبية والإيجابية لأحوالها. ويمكن لهذا المركز دراسة تأثير العقبات التي تم تحديدها على مشاركة المرأة وتكلفة انخفاض مشاركة المرأة في الحياة العامة؛

- زيادة حصص "الكوتا" للوصول إلى خط الأساس الذي وضعه مؤتمر بيجين وهو نسبة 30 في المائة على الأقل من المناصب المنتخَبة واتخاذ إجراءات لزيادة حضور المرأة في كافة هياكل صنع القرار (الفروع التشريعية والقضائية والتنفيذية).

## ب. تنمية السياق الاجتماعي والثقافي لرفع الوعي ومكافحة الصور النمطية للمرأة

- تعزيز ونشر ثقافة النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين على جميع المستويات وفي جميع مؤسسات الدولة لضمان ألا تؤدي السياسات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك مناهج التعليم، إلى إدامة الصور النمطية السلبية العميقة الجذور وتفاقم العنف ضد المرأة، ولكن لضمان تعزيز المشاركة الكاملة للمرأة في الحياة العامة اجتماعياً واقتصادياً؛

- تنظيم حملات التوعية على مستوى الدولة حول المشاركة السياسية للنساء وقيمتها المضافة اقتصادياً واجتماعياً؛

- تعبئة وسائل الإعلام في حملات التوعية ووضع خطوط عريضة توجيهية لضمان تغطيتها الموسعة لحقوق المرأة السياسية وتحدي الصور النمطية السلبية. ويمكن تخصيص أموال لضمان تخصيص المساحة المطلوبة للتوعية في البث الإعلامي؛
- تعزيز دور القادة الدينين المعتدلين من الرجال والنساء لإنشاء منصة لتعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في الخطاب الديني.

## ج. تمكين المرشحات تقنياً وشخصياً

- إعداد برنامج شامل لبناء القدرات التقنية للمرشحات يتضمن المعرفة والمعلومات والمهارات اللازمة؛
- تمكين النساء من بناء ثقتهن بأنفسهن ومحو شكوكهن وتشجيعهن على المشاركة في عمليات صنع القرار والترشيح للانتخابات؛
- تصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة للتمويل تهدف إلى التدريب السياسي للمرشحات وعلى وجه الخصوص في مرحلة الترشيح. فقد كشفت التجربة الدولية أن من بين أنواع التمويل الثلاثة الأكثر شيوعاً، التمويل العام والتمويل الخاص والتمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص، كان التمويل العام الأكثر فائدة للنساء.

والخلاصة أن من الواضح أن العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي متأصلة بشكل أساسي في النظام الأبوي. ولا يمكن تقليص هيمنة الذكور إلا عند تمكين المرأة وإعدادها للمناصب العليا من خلال الاستراتيجيات التي تتحدى الصور النمطية المبنية على التمييز بين الجنسين في المجتمع ككل وفي وسائل الإعلام بشكل خاص.

ولكي يكون الدعم فعالاً ينبغي اعتبار أن النساء أنفسهن يشكلن عاملاً فعالاً للتغيير. وبدلاً من التركيز فقط على كيفية إدارة الحملات واعتماد نهج تدريبي من أعلى إلى أسفل، يجب اعتماد أساليب أكثر ابتكاراً لتعلم الكبار، مثل الدعم أثناء العمل من قبل الخبراء، والتدريب والتوجيه أو الدراسة والزيارات الرامية لزيادة الخبرة. وينبغي ألا يقتصر بناء القدرات حصرياً على المرأة لتمكينها من الوصول إلى مواقع صنع القرار، بل أيضاً على الرجل لتوعيته بما هو مطلوب منه لتقاسم مساحة العمل مع النساء، ليصبح بدوره عاملاً للتغيير.